

فلا تدري وحول اللين في حلقه ام لا لا يحرم السكاح لان في المانع من
كذا في الوجودية وسيا في تمامه في قاعدة ان الاصل في الابطاح المعتبر
ومنها لو اختلفا في قبض البيع والعين الموجهة فالقول المنكوه ومن
في جارة الترتيب ومنها لو ثبت علي بن باقر او بيته فادعى الاله
او الاباء فالقول للذين لان الاصل عدم ومنها لو اختلفا في
قدم العيب فانكره البائع فالقول له واختلف في تعبده فيقبل لان
الاصل عدمه وقبل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في
استصحابهما فيقبل القول بان نفاه عملا بان الاصل عدمه وقبل
لمن ادعاه لانه يكثر في العقد وقد حكيت القولين في الشرح والمعتبر
الاول ومنها لو قال غصبت منك الفاء ورجعت فيها عشرة آلاف
فقال المغصوب منه بل كنت اتركها بالبخارة بها فالقول للمالك
كما في اقرار البرارته يعني يتمسك بالاصل وهو عدم الغصب ومنها
لو اختلفا في روثه المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو
اختلفا في قبض المبيع لغير روثه فللبائع لان الاصل عدمه بغير
تيسر ليس الاصل عدم مطلقا وانما هو في الصفا العارضة وفي
الصفا الاصلية فالاصل الوجود وتفرغ على كذا لو استراه على انه
خيارا وكان في المبيع وجوده ولكن في قوله فالقول لان الاصل عدمها
لكنها من الصفا العارضة ولو استراه على انها بكر وانكر قيامها
وادعاه البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها صفة
اصلية كذا في بيع العذر من خيار الشراء وعلى هذا تفرغ لو قال كل
مملوك جباري فهو حر فادعاه عبدا وانكر المولى فالقول للمولى ولو

الوصف به

قال جارية بكر فمن جارية فادعت جارية انها بكر وانكر المولى فالقول لها
وقام قولها في شرحنا على الكثرة في تعبد المطلق عند شرح قول والاختلاف
في وجود الشوط جامعة الاصل الصفاة لثباتها في وقت اوقافه
منها ما قد مضى على الراي في نوبه نجاسة وقد صحت فيه ولا يدري من اصابت
يعود ما من اخر حدث احسنه والمضى من اخر قدرة ويلزمه الفصل الثاني
عند اذ حنفية ومحمدية جارية وان لم يتركها اصلا ما في البواع بعد من
اخر ما احسن وقبل في البول يعتبر من اجابا بال وفي الدم من اخر ما رصف
ولو شق جنته فوجد فيها فارة مبيته ولم يعلم من دخلت فيها فان لم
يكن لها ثقب يعيد صا مذبوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب
يعيد ما مدله ان ايام وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة فحكمها نجاسة
البر اذ وجد فيها فارة مبيته من وقت العلم بها من غير اعادة شيشي
لان ولو عاها حدث فيضائف الى القرب اوقافه وخالف الامام الاكظم
فاحسن اعادة صلوة لانه ايام ان كانت منسقة والامم مذبوم والكل
عملا بالنسب الظاهر دون الموهوم احبنا طاك لوجوه اذ المهر الصاحب
فراش من جنات مجاله على كبر ومنها لو كان في يده رجل عبد فقال رجل
فقات عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاته وهو في ملكي فله
المشتري فيما خذرت ومنها لو اذعت ان زوجا ابانها في المرض وصا
فارا فزرت وقالت الورثة انها في الصفة فلا تراث كان القول قولها
فترت وخرج عن هذا الاصل مسئل الكثر من مسائل بعض من الصفا
وان تات في صفات روثية اسارت بعد موتة وقالت الورثة اسارت
فقول من فاعلوا لهم من ان الاصل المذكور يعرض ان يكون لها وبم قال

الوصف به